الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في
في التركيب الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدا المؤلف رحمه الله
بتعريف الكلام وان كان الاولى البداة بالكلمة لانها جزؤه والشي انما يعرف
بعد معرفة اجزائه فقال **الكلام هو** لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا
بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا اربعة **اللفظ** اي الصوت المتضمن بعض حروف
الهجائية تحقيقا او تقديرا دل على معنى اولا وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي كلطم
من الفم ثم اطلق من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول **المركب** من
كلمتين فاكثر تركيبا اسناديا افادا ولا دام **المفيد** بان افهم معنا يحسن سكوت
المتكلم بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند
اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام
مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما اذ المقصود من الحد
بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها صريحا **بالوضع** اي
بالقصد وهو ان يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فهذه
قيود اربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي اذا علمت هذا فالقيد الاول
وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ بمنزلة
وهو مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج ما لا
فايدة فيه كان قام زيد والوضع اي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النايم
والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول واعلم ان صور تاليف الكلام ستة
اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسما فعل واربعة اسما جملة القسم
وجوابه **واقل ما يتالف الكلام من اسمين** حقيقة كهذا زيد او حكما **نحو زيد
قايم** فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في
التثنية والجمع **او من فعل واسم نحو قام زيد** واما لم يتالف من فعلين او حرفين
او حرف واسم او حرف وفعل لان الكلام لا بد فيه من التركيب والتركيب العقلي
من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع لكن لم يجي منها الا ما ذكره
المؤلف لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضي مسندا ومسندا
اليه لكون نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين او اسما وفعلا واما
المنادى مع حرف الندا كيا زيد فلقيامه مقام الفعل لعوضه لا انشا
اذ تقديره انادي زيدا **والكلمه** بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها

وكسرها

وكسرها مع اسكان اللام فيهما **قول** اي لفظ موضوع لمعنى والمراد به
هنا اسم المفعول اي مقول حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فانه
من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه في حكم الملفوظات
الحقيقية **مفرد** وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من
اجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة اذا افرد لا يدل على شي مما دلت
عليه جملته بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلا من اجزائه دال على جزء المعنى
الذي دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقايق مختلفة
هي انواعها اشار الى بيان ذلك بقوله **وهي اسم وفعل وحرف** اي الكلمه
منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته فيصح اطلاق
المقسوم على كل من اقسامه وبهذا اندفع ما قيل من ان العطف بالواو والجمع يقتضي
ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة على ما قيل
ان الكلمة موضوعة لمعنى كما عرفت فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من اسباب
الدلالة وحينيذ فاما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية او لا
الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد الازمنة
الثلاثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف بقوله
جا لمعنى لاخراج حروف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى

وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة
الاصل فجعل هذه الثلاثة اقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها اقساما
له لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى اجزايه
لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك
لان ماهيته توجد من الاسما فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم في
الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولاصالته
في الاعراب واتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحلوله محل الاسم ودخول
الاعراب في بعض انواعه واذا عرفت ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف
واردت تمييز بعضها عن بعض ليظهر فائدة القسمة **فالاسم** وهو كلمة دلت
بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا **يعرف** اي يتميز
عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا **بالاسناد اليه** اي كون الاسم مسندا

اليه صح

Copyright © King Saud University